



إن الحرية مبدأ أساسي أكده الإسلام، وهي ضرورة من ضرورات الحياة في جميع المجتمعات البشرية.

«الميثاق الوطني»

الميثاق

الاثنين: 9 / 3 / 2012م
الموافق: 16 / شوال / 1433 هـ
العدد: (1625)

16

عدد مكرس بمناسبة
الذكري 30 لتأسيس
المؤتمر الشعبي العام



المؤتمر في مشارف عقده الرابع (1)

بقاء الزعيم المؤسس ضرورة لإعادة بناء التنظيم

إن المؤتمر الشعبي العام استقطب إلى صفوفه خلال السنوات الماضية مثقفين وسياسيين ومستقلين ومن مختلف الأحزاب، ولا يزالوا مخلصين في الانتماء له، ولكنه عطل فعاليتهم، وأصبح من الضروري تمكينهم من الفعل السياسي والفكري والثقافي، وهم جزء كبير ممن يمكن وصفهم بقوى الحداثة والليبرالية في المؤتمر، وينبغي على المؤتمرين دعم هذا التيار والعمل على انتخاب مثمليه في مختلف التكوينات لتدعيم التنظيم، فضلا عن أنهم الاقدر على تقديم المؤتمر للأخرين- في الداخل والخارج- كحزب حداني، وكسب تأييد النخب غير المنظمة الفكرية والأكاديمية والليبرالية.

نخبة متفرغة للعمل

نختتم هذا الجزء من المقال بالتاكيد على ضرورة تخلي المؤتمرين عن الأنانية والمحابة واللامبالاة في أهم الموضوعات الحزبية وهي موضوع القيادة.. فمن الضروري وضع شروط وضوابط للترشح للمناصب القيادية كلها، فالقيادات التنظيمية في مختلف المستويات يجب اختيارها عن طريق انتخابات داخلية يكون الاقتراع فيها مباشرا وسريا، فهذه الطريقة تمثل قوة التنظيم الكبيرة، وتحول دون المحابة، أو التذمر.. لكن قبل ذلك لا بد من تضمين ذلك في النظام الداخلي للمؤتمر، وقد ذكرنا أنه لا بد من نظام

القيادات التنظيمية يجب ان تخضع لانتخابات داخلية

داخلي جديد وجيد ينص على أن تكون القيادات متفرغة للعمل السياسي، ويشترط أيضا الشروط التي تتطلبها القيادة الحزبية الناجحة، كخبرة المرشح مثلا وثقافته السياسية وغيرها من المؤهلات التي تمكن القائد الحزبي من إدارة سياسة الحزب بطريقة تقربه من مختلف قوى وشرائح المجتمع وليس من أعضائه ومناصريه فقط، وأن لا يقوى أية نزع تقوم على الولاء لاعتبارات شخصية

يتبع



فيصل الصوفي

التفرغ من أهم الشروط لقيادة مؤتمرية ناجحة

المرحلة التي هي مرحلة إعادة البناء أو ما أطلق عليها هو نفسه «البداية الثانية»، كما يتطلب الأمر تمكين الشباب المثقف سياسيا والمجرب تنظيميا من الإسهام في قيادة الحزب لأهمية ذلك بالنسبة له، والا فلا معنى لأن نقول لشباب اليمن إن المؤتمر يقدر الشباب حق تقديرهم، في حين يروا أن القيادات التاريخية لا تزال تتقدمهم، ونحن هنا لا نعرض على التكرار للدور العظيمة للقيادات التاريخية، بل نحث على تقديرها والإبقاء عليها كمرجعيات، وبالذات تلك التي لا تزال قادرة على تقديم استشارات وأفكار منيرة وتربي قيادات جديدة تواصل المسيرة التي بدأتها..

أقرب ما يكون إلى هيكल الدولة، فعلى سبيل المثال صارت معظم القيادات والمندوبين إلى المؤتمرات التنظيمية وأولها المؤتمر العام بناء على النظام الداخلي غير منتخبة.. بل تصل إلى تلك المواقع القيادية - تلقائيا- بحكم المناصب التي تشغلها في الجهاز الحكومي، وكأنه صمم- بقصد أو بدون قصد- لضمان عدم تحول المؤتمر إلى حزب سياسي جماهيري. كما أن النظام واللوائح التنظيمية تكبح فعالية المؤتمر على المستوى الداخلي والجماهيري لأنها لا تشترط في القيادات التفرغ للعمل التنظيمي والسياسي، لذلك نرى وضع نظام داخلي جيد وجديد به يصنع الحزب ويصبح الحكم حكم النظام الداخلي وليس حكم الأشخاص.. نظام يحكم ويضبط كل التصرفات ولا يتركها لاجتهادات الأشخاص.

حزب.. حداني

إن بقاء المؤسس الزعيم علي عبدالله صالح رئيسا للمؤتمر ينبغي أن يكون أمرا مفروغا منه في هذه

يحتفل المؤتمر الشعبي العام هذه الأيام بالذكرى الثلاثين لتأسيسه، وينبغي أن يقف في هذه اللحظة التاريخية طويلا لمراجعة جادة، وأن يستهل عقده الرابع برؤى جديدة تواكب عملية

التحول والتغيير المستمرين وتواجه استحقاقات المستقبل إذا أراد الحفاظ على مكانته الريادية في

الحياة السياسية اليمنية.. ونذكر أن تطوير أداء المؤتمر أصبحت قضية مطروحة الآن بقوة في مناقشات

المؤتمرين، وفي الحقيقة كانت هذه القضية موضوع نقاش منذ وقت مبكر، ولكن عملية التطوير ظلت

تُرحل مرة بعد مرة.. ويبدو أنه من خلال ما نقرأه ونسمعه من قيادات المؤتمر أن هناك اقتناعا بأن

وقت ذلك قد حان، لكن الأهم من ذلك كله هو أن يكون المؤتمريون وقيادتهم جاهزين للعمل، ليكون

التنظيم جاهزا لخوض غمار المرحلة القادمة بروح وبرؤى وبرامج جديدة..

«الميثاق الوطني» هو الدليل النظري للمؤتمر الشعبي العام الذي يتضمن جملة التصورات المنظمة التي تحدد رؤيته الفكرية لمختلف الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية وملاءمتها للحاضر وما ينبغي أن تكون عليه في المستقبل.. وهو ينطلق من «الميثاق الوطني» في بناء سياساته حول تلك القضايا أو المجالات.. والمعروف أن «الميثاق الوطني» قد صيغ عام ١٩٨١ وأقر في المؤتمر العام الأول في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢، وظل كما هو حتى عام ١٩٩٥ ثم تولت لجنة عملية تعديله وأقرت تلك التعديلات في المؤتمر العام الخامس في يونيو من نفس العام، ولكن تلك التعديلات لم تمس الجوهر ولم تستوعب المتغيرات التي استحدثت حتى ذلك الحين في مختلف المجالات، إذ اقتصر تلك التعديلات على تصحيح بعض الوقائع التاريخية وبعض الكلمات والعبارات بما يتناسب مع المسميات التي فرضتها قيام الوحدة اليمنية.. ومنذ ذلك اليوم وحتى التاريخ حدثت تطورات ومتغيرات كثيرة في مختلف المجالات، ومن الضروري أن يعيد المؤتمر صياغة ميثاقه بما يواكب هذه المتغيرات والتطورات في مجال طبيعة النظام السياسي وشكل وتركيبة الدولة، كذلك بالنسبة للمجال السياسي والاجتماعي والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية..

فعلى سبيل المثال يتبنى المؤتمر الشعبي العام فكرة الأقاليم وهي فكرة جديدة على «الميثاق الوطني».. وهناك فكرة أخرى جديدة.. لذلك من الضروري إعادة صياغة هذا الميثاق الذي يفترض أن كل الأنظمة والبرامج للمؤتمر تستند إلى مبادئه لعامة.

هناك لوائح تكبح فعالية المؤتمر على المستوى التنظيمي والسياسي

في النظام الداخلي

النظام الداخلي لأي حزب سياسي هو دستوره واللوائح قوانينه، وعلى أساسها يقيم هيكله التنظيمي وتنشأ مؤسساته العاملة، وتنظم العلاقات وتحدد المهام والصلاحيات والحقوق والواجبات.. وقد خضع

قرأه!!

أن النظام واللوائح التنظيمية للمؤتمر أوجدت هيكلًا متضخمًا عالي الكلفة قليل الفعالية، ومن مقتضيات إعادة النظر فيها أنها صممت بنية المؤتمر على طراز

بداية جديدة لاختبار صعب علينا اجتيازه

الشعبي العام أن يمد يده إلى كل القوى الوطنية الشريفة الموجودة في الساحة اليمنية بمختلف انتماءاتها الحزبية والأيدولوجية على قاعدة «المصلحة الوطنية العليا للوطن تجمعا».

أخيرا.. أتمنى من الله أن يكمل هذا الحفل بالنجاح والتوفيق لما فيه خدمة الوطن.



تأسيس المؤتمر الشعبي العام إلى هذه اللحظة يحتم علينا أن نكون مدركين بأن المرحلة القادمة أصعب من المرحلة التي مضت نظراً لحجم المخاطر والتحديات التي تواجه بلادنا، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً كمؤتمريين أن نكون على قدر المسؤولية لإنقاذ الوطن ومواجهة التحديات القادمة، وهذا يتطلب من المؤتمر الخروج بروية جديدة قادرة على التعاطي مع مختلف الملفات الوطنية الشائكة بروح مسؤولة وصدق وثبات في المواقف، كما يجب علينا مغادرة عتبات الماضي والاستفادة من أخطائه وإيجاد آليات وطرق جديدة لتفعيل العمل التنظيمي من خلال اعتماد مبدأ اللامركزية التنظيمية والتخلص من المركزية التنظيمية الشديدة التي ساهمت بشكل كبير في ركود وشلل العمل التنظيمي في مختلف القطاعات والمحافظات، كما ينبغي على المؤتمر

واستقراره ووحده وسيادته الوطنية، وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية. إن الانتماء للمؤتمر الشعبي العام هو انتماء للوطن ولتربته الطاهرة ولعظمه الحضاري الضاربة جذوره في أعماق التاريخ، وصدق الانتماء للمؤتمر يتمثل في الإخلاص للوطن ولقيمه ومبادئه ومصالحه العليا، أما من يقيسون انتماءهم للمؤتمر بمقدار ما يحصلون عليه من مناصب ومكاسب شخصية ونفعية على حساب المصلحة العامة والوطنية، نقول لهم إنكم لا تمثلون المؤتمر ولا يشرّفنا أن نطلبوا معنا في المؤتمر يوماً واحداً وعليكم أن تلحقوا بأمثالكم من الانتهازيين والفاستدين الذين ظلوا يتسترون تحت عباءة المؤتمر وتساقطوا كما تساقط أوراق الخريف أثناء الأزمة ليلحقوا بطابور الفاستدين والعلماء من أمثالهم، وبذلك تخلص المؤتمر منهم ومن فسادهم، وإذا كان هناك من لا يزال من أمثال هؤلاء الانتهازيين داخل المؤتمر فعليه أن يلحق بطابور الفاستدين والعلماء لأن المؤتمر لا يمكن أن يقبل من الآن وصاعداً- وهذا ما نأمله- من هم على هذه الشاكلة من الصوليين والانتهازيين في صفوفه، ولا يمكن أن نقبل نحن كاعضاء في المؤتمر أن يكون أمثال هؤلاء في المؤتمر.

إن الاحتفال بمرور ثلاثين عاماً على

الرئانة واللقاءات والاحتفالات الجوفاء الخالية من المضامين الجوهرية، وإنما من خلال قيام المؤتمر بكافة أعضائه وقياداته بالوقوف مع الذات ومكاشفتها ومراجعة الأخطاء والسياسات الخاطئة وتصويبها التي سلكها المؤتمر في الماضي وتعزيز الجوانب الإيجابية بأسلوب نقدي وعلمي من أجل الخروج برؤية استراتيجية جديدة قادرة على مواكبة المتغيرات المختلفة في البلد ومواجهة التحديات والخطار التي تتهدد الوطن.. وهذا الأمر لا يمكن أن يحدث إلا إذا قمنا بتعزيز وتفصيل وتجديد العمل التنظيمي بأليات جديدة تتواكب مع حجم المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الوطن، على أن يكون معيار الكفاءة والنزاهة والقدرة على العطاء صدق ولائنا وإخلاصنا للمؤتمر المستجيب، وهذا لا يتأتى إلا من خلال ترجمة الأقوال إلى أفعال وسلوك واقعي، هذا السلوك يتمثل في الوقوف في وجه كل المؤامرات التي تستهدف أمن الوطن

في هذا الوطن المجروح من قبل بعض أبنائه العاقين الذين تربوا في أحاضنه وأكوا من خبراته وتنفسوا هواءه للظلم، ثم ارتدوا ليحملوا سكاكين الغدر والخيانة وعمالة ويطعنوا هذا الوطن في خصرته ويلوثوا وجهه الناصع بأياديهم الملوثة بأدران العمالة والخيانة ليجازوا وطنهم جزء سنهار ويمكنوا عدونا من استباحة حرمانه المقدسة.

ومن هنا نقول إن المؤامرة التي تعرض لها اليمن منذ أكثر من عام ونصف استطاع المؤتمر الشعبي العام أن يصد في وجهها رغم الضربات الموجهة التي تعرض لها، وتجاوز المرحلة الأولى من الأمتحان بنجاح والتي هدفت إلى حل المؤتمر الشعبي العام واجتثاثه من الخارطة السياسية والوطنية، على غرار ما حصل للحزبين الوطني والدستوري في مصر وتونس، لكن المؤتمر استطاع أن يجتاز هذه المرحلة ورغم خروج المؤتمر من تلك المحنة إلا أننا نقول إن المؤامرة لم تنته بل ما زالت في بدايتها، وما يجري الآن على واقع البلد الاجتماعي والاقتصادي والأمني والسياسي يؤكد ذلك، الأمر الذي يتطلب من المؤتمر الشعبي العام أن يستشعر عظم وحجم المسؤولية الوطنية الملغاة على عاتقه تجاه ما يتعرض له البلد من مؤامرات داخلية وخارجية على مختلف الأصعدة، والاستشعار للمسؤولية الوطنية من المؤتمر لا يتأتى من خلال الشعارات

سمير النمر



> نحن اليوم كأعضاء وقيادات في المؤتمر الشعبي العام نحتفل بمرور ثلاثين عاماً منذ تأسيس المؤتمر الشعبي العام في ظروف بالغة التعقيد وشديدة الخطورة يمر بها الوطن.. وتكمن أهمية هذا الاحتفال ليس في شكله وإنما في مضمونه الجوهرى نظراً للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد في هذه الفترة الحرجة من تاريخها والتي تتعرض لأبشع وأقذر مؤامرات في تاريخ اليمن الحديث المعاصر كون هذه المؤامرة تستهدف أمن الوطن واستقراره ووحده وعجزته وكرامته وسيادته الوطنية، ويجري الآن تنفيذ فصول هذه المؤامرة على الواقع من قبل قوى داخلية وخارجية.. ويمثل هذا الاحتفال أهمية كبيرة بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام والوطن بمرته باعتباره محطة مهمة ينبغي على كل مؤتمري أن يتزود في هذه المحطة بكل ما يحتاجه من طاقة لكي يتمكن من اجتياز طريق صعب نرسم فيه معالم المستقبل الذي يكاد أن يكون مجهولاً ومظلماً، لنحرق فيه بمشاعلنا كل عشاق الظلم الذين يريدون أن يجعلوا مستقبل الوطن مظلماً بكلمة قلوبهم ومجهولاً كجهل عقولهم، حتى نستطيع أن نصين للأجيال القادمة ملامح مستقبلهم المشرق الذي يتطلعون إليه